مستقبل الاقتصاد العراقي

في ظل الاستثمار ... بغداد أنموذجاً

أ.م.د مصطفى فاروق مجيد
باحث من العراق

علي احميد عبيد *
باحث من العراق

*جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
Aliinvestment1991@gmail.com

ملخص :

تنبع أهمية الاستثمار بعدّه إما رديفاً للاقتصاد الرئيسي أو جزءاً منه أو في بعض الأحيان يكون بديلاً عنه وبخاصة في تلك الدول التي ليس لديها ريعاً ومصدراً ثابتاً للدخل القومي، أما حالياً وبسبب مخاطر الاقتصاد الريعي بات الأمر أكثر إلحاحاً بالحديث عن الاستثمار وتفعيله واقعياً نتيجة تفعيل السياسات الاستثمارية من حيث الدستور والقانون والتطبيقات اللاحقة وتحريك القطاعات المختلفة من أجل الهدف المشترك ألا وهو استثمار حقيقي ومستدام.

أما في العراق بعد التغيير السياسي في 2003 فالحديث عن مأسسة الاستثمار لم يأتِ الا بعد قانون 13 لسنة 2006 المعدل الذي أنشأ الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئة الاستثمار في الاقاليم وهيئات استثمار في المحافظات غير المنتظمة في إقليم، جاءت هذه الخطوة بعد دسترة الاستثمار في المادة (26) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

ثم تتالت النشاطات الاستثمارية في عموم العراق وبغداد (دراسة الحالة) بشكل خاص وبمختلف القطاعات الاستثمارية المختلفة مما جعلنا نتحدث عنها وعن أهم المعوقات التي رافقت هذه العملية منذ انطلاقها الى العام 2021.

كلمات مفتاحية : الاقتصاد، الاقتصاد الريعي، الاستثمار، اقتصاد العراق.

The future of the Iraqi Economy in Light of Investment ... Baghdad as a Model

Asst. Prof. Mustafa Farouk Majeed,..... Ali Ahmad Obaid
Ph.D Researchers from Iraq

ABSTRACT

The importance of investment stems from it either as a substitute for the leading economy, or as part of it, or sometimes as a substitute for it,

especially in those countries that do not have rents and a stable source of national income. But now, due to the risks of the rentier economy, it has become more urgent to talk about investment and activate it realistically as a result of starting investment policies In terms of the constitution, the law, subsequent applications, and the mobilization of the various sectors for the common goal of natural and sustainable investment.

As for Iraq, after the political change in 2003, talking about the institutionalization of investment did not come until after Law 13 of 2006 was amended, which established the National Investment Commission, the Investment Commission in the Regions, and the Investment Commissions in the governorates that are not organized in a region. This step came after the constitution of investment in Article (26). From the permanent Iraqi constitution of 2005.

Then successive investment activities throughout Iraq and Baghdad (case study) in particular and in various investment sectors made us talk about them and the most significant obstacles that accompanied this process since its launch to 2021.

KEY WORDS: economy, renter economy, investment, Iraq economy.

المقدمة:

إن التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي بشكل عام وما حصل للعراق بعد التغيير السياسي في 2003 من الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق المفتوح جعل الحديث عن الاستثمار داخل الأوساط الاكاديمية في بادئ الأمر ثم اتخذ الأمر شكلا واسعاً من خلال الحديث عنه حتى في الأوساط المجتمعية بل حتى درجة اقبال الناس على المشاريع السكنية الاستثمارية وبخاصة ذات البناء العمودي التي قد تكون تغيرياً فارقاً في مزاج المواطن العراقي كل هذا جعل الباحث أمام تساؤل عن أهمية الاستثمار وهل يمكن أن يكون بديلاً أو على الأقل موازياً ورديفاً للاقتصاد الوطني الريعي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال التطور الملحوظ على النشاطات الاستثمارية

وبخاصة تلك التي يلمسها المواطن قبل الباحث الأكاديمي من خلال الواقع العملي الذي نرى من خلاله انتشار المشاريع الاستثمارية والتقديم المستثمر عليها من خلال مراكز البيع المباشر لها، أو حتى من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي تنتشر فيها المقاطع الفيديوية أو الصورية عن المشاريع الاستثمارية بمختلف القطاعات. مضافاً إلى أن يكون هذا البحث مصدراً للباحثين اللاحقين ويسهل عليهم المعلومة وبخاصة فيما يخص المشاريع الاستثمارية والمعلومات الدقيقة عنها.

الإشكالية: على الرغم من أن الريع الأساس للعراق هو النفط إلا أنه وبسبب تقلبات الأسعار أخذ الأمر ينذر بالخطر، وعليه هل سينجح الاستثمار في سد العجز في الموازنة إن أصبح بديلاً أو موازياً عن النفط؟

الفرضية: إن البيئة الاستثمارية في العراق وبخاصة بعد العام 2006 أخذت تتهيأ بشكل أكبر وأخذ الاستثمار يلعب دوراً كبيراً على مستوى الاقتصاد الوطني، لكن بسبب بعض المعوقات لم يتم الاعتماد على الاستثمار بشكل كبير.

المنهجية: إن المنهج المتبع في البحث هو منهج التحليل النظمي مع بعض المقتربات الأخرى.

وانقسم البحث الى مقدمة وخاتمة مضافاً الى ثلاثة محاور:

المحور الأول: مدخل نظري

المحور الثاني: اقتصاد العراق قبل وبعد التغيير السياسي في 2003

المحور الثالث: التحديات الانجازات المتحققة

المحور الأول: مدخل نظري

يُعَدُّ المدخل النظري بمثابة المُكوِّن الرئيسي للأبحاث والرسائل العلمية، فهو بمثابة الهيكل العظمي بالنسبة للإنسان، ودونه سوف يُصبح مقالاً مُطوَّلاً خالٍ من أي لمحات أو أطر بحثية، وعليه لا يمكن الخوض في الاستثمار دون الحديث عن الإطار النظري له.

الاقتصاد الريعي هو "اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعيّ مستخرج من الأرض

الاقتصاد الريعي:[1] هو «نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعيّة دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة على هذه الموارد: المعادن، والمياه، والنفط، والغاز»، ويُعرَّف اقتصاد الريع بأنّه «الاقتصاد الذي يهتمّ بالمحافظة على النشاطات التي توفّر الإيرادات من بيع الثروة الريعيّة، ولكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصوُّر واضح عن الحالة الاقتصاديّة السائدة في الدولة». ومن التعريفات الأُخرى لاقتصاد الريع هو «اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعيّ

(1) للمزيد حول الدولة الريعية ينظر: حسين عجلان حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، 2017، العدد 27، كذلك ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، زياد طارق حسين الربيعي، إدارة موارد الدولة الريعية: الاليات والمشكلات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 2019، العدد 24، كذلك ينظر: سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، مجلة السياسية والدولية، 2012، العدد 21، كذلك ينظر: د.عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد حمزة، الريع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض، مجلة حمورابي للدراسات، 2013، العدد 7، كذلك ينظر: عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق اساس لبناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة، 2019، العدد 1.

مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً على التبادل التجاريّ الذي يؤدي إلى ظهور مُجتمعٍ استهلاكيٍّ مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتمّ هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو الصناعة التحويليّة». والدولة الريعية اقتصاد الريع أو الاقتصاد الريعي هو مصطلح في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين، وقد افترض هذه النظرية لأول مرة (حسين مهداوي) في 1970.أُستخدم مصطلح الدولة الريعية منذ القرن العشرين للإشارة إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بحيث تسيطر السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه. ونتيجة للريعية التي تُعتبَر السمة الغالبة للبلدان العربية فقد أشارت أحدث التقديرات المرتكزة على بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن الدول العربية تحتاج إلى إيجاد ما يعادل 13 مليون وظيفة خلال السنوات الخمس المقبلة، لتحافظ على معدلات البطالة الحالية التي تُعتبَر الأعلى على المستوى العالمي. وعليه فالاقتصاد الريعي هو «الاقتصاد الذي يعتمد في دخوله النقدية على العالم الخارجي كنتيجة لتصدير الموارد الأولية التي تتسم بتذبذبها وانخفاض مرونة الطلب عليها». وإن اعتماد الاقتصاد في توليد السيولة النقدية على الريع الخارجي يولد الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في حال انعدام الرؤيا الاستراتيجية وغياب الإدارة الكفوءة والإرادة الحقيقية لدى أصحاب القرار والمسؤولين الحكوميين.

الاستثمار: لقد تعددت محاولات تعريفه من قبل رجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام لآخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقا لضوابط معينة.

الاستثمار هو "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة

فالاستثمار لغة: «هو مصدر الفعل استثمر، وهو توظيف الأموال في مشروع تجاري أو زراعي أو نحوها، وهو حمل الشجر، ويطلق على أنواع المال»[2].

أما الاستثمار اصطلاحاً: المفهوم الاقتصادي للاستثمار هو «تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو هو تطوير لوسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات»، ويقسم على:

أولا: استثمارات القطاع الخاص والتي تصنف من حيث رأس مال المستثمر الى استثمار محلي واستثمار أجنبي والاخير يتم اجتذابه الى البلد واستضافته من خلال مجموعة من الاجراءات تعرف بمحفزات الاستثمار.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق: الدكتور هبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ج8، ص 223. كذلك: ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ج2، ص 124.

الثاني: الاستثمار الحكومي أو استثمار الدولة حيث تتولى الحكومات مهمة ادارة وانماء الثروة الوطنية لخلق موارد ثروة جديدة وايضا الاستثمار في البنى التحتية المادية التي يستحيل بدونها ممارسة معظم الانشطة الاقتصادية كالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء وبناء السدود وادارة الموارد المائية فضلاً عن الاستثمار في الثروة البشرية[3].

دوافع الاستثمار:

هي العوامل التي تشجع المستثمرين على الاستثمار ومن أهمها:

الرغبة في الربح، التفاؤل والتشاؤم، مواجهة احتمالات زيادة الطلب واتساع الأسواق، التقدم العلمي والتكنولوجي، بناء رأس المال الاجتماعي، الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية، توفر الموارد البشرية المتخصصة، الاستقرار السياسي والاقتصادي، مواجهة احتمالات زيادة الطلب، محددات الاستثمار، الرغبة في الاستثمار، التوقعات الاستثمارية، الظروف المحيطة بالاستثمار، السياسات الاقتصادية[4].

أهداف المستثمر:

الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد محاولة منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة

بالاستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج.

التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً.

تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها[5].

(3) الموقع الإلكتروني: http://www.almothaqaf.com، كذلك ينظر: زين العابدين محمد عبد الحسين، العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، بإشراف أ.م.د. هيثم كريم صيوان، ص63. وينظر ايضا: سرى موفق جعفر، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، بإشراف أ.م.د. هيثم كريم صيوان، ص3.

(4) الموقع الإلكتروني: https://ar.m.wikipedia.org، كذلك ينظر: الاستاذ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر ـ تعاريف وقضايا ـ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ص4.

(5) الدكتور حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 14، لسنة 2017، ص8.

المحور الثاني: اقتصاد العراق قبل وبعد التغيير السياسي في 2003

أولاً: اقتصاد العراق قبل التغيير السياسي في 2003

بشكل مختصر ولا نسهب كثيراً في الحديث عن هذا الجانب ولكن بعد انقلاب عام 1968 فقد استغل الاقتصاد العراقي لمصلحة النظام استغلالاً سيئاً جداً، وبعد (35) سنة من حكم نظام (البعث) في العراق كانت حصيلة العراق الاقتصادية ما يأتي:

انكشاف اقتصادي يصل إلى (93%) بمعنى عدم وجود تنوع في الاقتصاد، وقصر الاعتماد على النفط فقط.

ازمة حادة في السكن حيث أنّ مليوناً ونصف المليون عائلة بلا سكن.

نسبة القوة العاملة في العراق من النسب الأدنى على مستوى الوطن العربي فقد بلغت عام ٢٠٠٠ (٢٦،٥%)، بينما يبلغ معدلها في البلدان العربية الأخرى فمصر مثلاً (40%)، وفي المغرب (41%)، وفي الأردن (31%)[6].

ديون خارجية ضخمة تقدر بـ (١٥٠) مليار دولار ناتجة عن حروب النظام السابق، وخاصة الحرب على الكويت.

(6) أثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، بيروت ــ لبنان، دار ومكتبة البصائر، ط1، 2011، ص147.

ثانياً: اقتصاد العراق بعد التغيير السياسي في 2003

أهم سمات الاقتصاد العراقي بعد العام 2003 هي:

الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل وخلل هيكلي نحتاج الى حله وتحويله من اقتصاد ريعي

اختلال الهيكل الاقتصادي: إذ يظهر ذلك واضحاً من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات الأخرى. سواء من خلال عوائده التي نسبتها نحو (٩٨%) من حصيلة إجمالي عوائد الصادرات أو من خلال نسبة مساهمته في الميزانية العامة بـ (93%)، و (٧٤%) في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2006.

اختلال التجارة الخارجية: من خلال تشوّه الميزان التجاري من خلال تضخم عوائد النفط الخام.

اختلال هيكل الإنتاج: هناك اختلال في أولوية الفروع المسيطرة على عملية الإنتاج.

تبلغ قوة العمل كنسبة مئوية من السكان (٢٦٪).

أكثر من (90%) من مدخلات الإنتاج في فروع الصناعة مستوردة.

ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب بنسبة (50%) بين الخريجين.

ارتفاع ظاهرة ـــ البطالة المقنعة ـــ في مؤسسات الدولة بنسبة (٥٠%)[7].

وعلى ما تقدم فإن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل وخلل هيكلي نحتاج الى حله وتحويله من اقتصاد ريعي الى اقتصاد ناجح ومستدام ومن تلك السبل الناجعة

(7) الدكتور عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط ـ الاختلال الهيكلي ـ البطالة، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)، 2008، ص67.

هو الاستثمار[8]، ونحن نتحدث عن الاقتصاد ما بعد 2003 والاقتصاد الجديد لا بد لنا من الحديث عن هيئة استثمار بغداد بدءاً من الهيكل التنظيمي للهيئة مروراً بالبيئة الاستثمارية ثم الحديث عن قانون رقم 13 لسنة 2006 المعدل.

«تشكل في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم هيئات استثمار تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيسها أو من يخوله وتمول من موازنة الإقليم أو المحافظة ولها صلاحيات منح إجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار ولها فتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان حسن تطبيق القانون»[9].

أشار النظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم رقم (3) لسنة 2009 في الفصل الثاني منه وبالتحديد المادة (5) إلى الهيكل التنظيمي للهيئة بالقول: «تتكون الهيئة من:

أولاً: القسم القانوني.

ثانياً: القسم الإداري والمالي.

ثالثاً: القسم الاقتصادي والفني.

رابعاً: قسم العلاقات العامة.

خامساً: قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين.

سادساً: قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.

سابعاً: مكتب رئيس الهيئة»[10].

الصورة أعلاه من تصميم قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد توضح الهيكل التنظيمي للهيئة.

(8) د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار لملاك للفنون والادب والنشر، ط4، 2010، ص464.

(9) قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، المادة (5) أولاً.

(10) النظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم رقم (3) لسنة 2009، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4110، السنة الخمسون، في 2009/2/23.

البيئة الاستثمارية (المناخ الاستثماري):

يقصد بالمناخ الاستثماري «مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه في توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حيوياً في تكوين المناخ الاستثماري». ومن أهم هذه العوامل القوانين الاستثمارية، والسياسات الاقتصادية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى وجود عناصر الإنتاج. ومن هذا المنطلق فقد شرع العراق بعد التغيير السياسي في 2003 بوضع الآليات اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق وكانت نقطة البداية في إيجاد السند القانوني لعملية الاستثمار الأجنبي ففي الفترات التي سبقت التغيير في 2003 لم تكن هنالك قوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي في العراق، والاستثمارات الأجنبية تكاد تكون سابقا محصورة في القطاع النفطي ففي العهد الملكي كان الإنتاج بيد الشركات الأجنبية البريطانية وبقية شركات أخرى هي صاحبة الامتياز في إنتاج النفط حتى بعد نهاية العهد الملكي وتم الاستعانة عام 1950 بالشركات الأجنبية على خلفية إنشاء مجلس الإعمار من أجل إنجاز العديد من المشاريع في مجالات الزراعة والري والطرق والجسور[11].

(11) أ.د. محمد حسن رشم، أ.م.د. صباح رحيم مهدي، د. مؤيد أكرم أرسلان، قوانين الاستثمار في العراق ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد Special Issue، ص107.

قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل:

«جاء هذا القانون من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع، ومن أجل تسهيل وتنظيم العمل في الهيئة الوطنية للاستثمار وخلق مناخ مُشجع للاستثمار في العراق خاصة في قطاع الإسكان وإزالة المعوقات القانونية التي تعترض سبيله مما ينعكس إيجابا على تسريع عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الأعمار في العراق شُرع هذا القانون». كما جاء في الأسباب الموجبة لتشريع قانون الاستثمار.

ويتكون القانون من ستة وثلاثين مادة ومقسم على سبعة فصول:

تناول الفصل الأول منه التعاريف العامة للألفاظ الواردة في القانون والأهداف والوسائل وكان من المادة الأولى إلى المادة الثالثة.

أما الفصل الثاني فتناول الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات وكان من المادة الرابعة إلى المادة التاسعة.

أما الفصل الثالث فتناول المزايا والضمانات وكان من المادة العاشرة إلى المادة

الثالثة عشر.

فيما جاء الفصل الرابع متحدثاً عن التزامات المستثمر وكان فيه المادة الرابعة عشر فقط.

ولقد جاء الفصل الخامس متحدثاً عن الإعفاءات وكان من المادة الخامسة عشر إلى المادة الثامنة عشر.

يجوز تمليك المستثمر العراقي أو الأجنبي الأراضي المخصصة للمشاريع التحتية والعائدة للدولة والقطاع العام

وجاء الفصل السادس ليتحدث عن إجراءات منح إجازة الاستثمار وحوى المادة التاسعة عشر والمادة العشرين.

وقد جاء الفصل السابع تحت عنوان أحكام عامة وتناول المواد من الحادية والعشرين إلى المادة السادسة والثلاثين[12].

أما فيما يخص المزايا التي يمنحها القانون للمستثمر:

فمن هذه المزايا ما يأتي (المواد 15/12/11/10 من القانون)[13]:

«يجوز تمليك المستثمر العراقي أو الأجنبي الأراضي المخصصة للمشاريع التحتية والعائدة للدولة والقطاع العام، وللمستثمر العراقي أو الأجنبي شراء الأرض العائد للقطاع الخاص أو المختلط لإقامة مشاريع الاسكان حصراً شريطة عدم تعارضها مع استعمالات التصميم الأساسي».

يسمح القانون للمستثمر باستخراج رأس المال الذي أدخله الى العراق وعوائده.

ووفق القانون فإنه يحق للمستثمر الأجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه.

للمستثمر العراقي والأجنبي حق استئجار وتأجير العقارات أو المساطحة من الدولة أو من القطاعين الخاص والمختلط لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها لمدة لا تزيد عن (50) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة مانحة الاجازة والجهة ذات العلاقة بعد مراعاة طبيعة المشروع والجدوى الاقتصادية منه باستثناء المشاريع الصناعية المشيدة في المدن الصناعية تملك بموجب بدل وحسب التعليمات.

يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عراقي

للمستثمر أن ينقل ملكية المشروع الاستثماري كلاً او جزءاً خلال مدة الاجازة الى أي مستثمر أخر بعد استحصال موافقة الهيئة مانحة الاجازة بشرط انجازه نسبة 40% من المشروع ويصل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه وفق القانون والاتفاق المبرم معه.

يجوز للمطور أو المستثمر بالاتفاق مع الهيئة المعنية على ايصال خدمات البنى التحتية الى حدود المشروع وفقاً للاتفاق الذي يبرم معه.

يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية

(12) للمزيد عن قانون الاستثمار: قراءة قانون الاستثمار المنشور عن جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار.

(13) قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المواد (10 / 11 / 12 / 15).

استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة.

يمنح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق.

عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بحكم قضائي بات.

عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري إلا للمنفعة العامة كلاً او جزء وبتعويض عادل[14].

يتمتع المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهيئة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من تأريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع ولا يشمل الاعفاء من الرسوم الجمركية مع مراعاة البندين (أولاً) و(ثانياً) من المادة (17) من القانون»[15].

«إعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين (الرسوم العدلية)»[16].

الدور الاستثماري للهيئة من التأسيس إلى 2021.

إن هيئة استثمار محافظة بغداد وعلى وفق القانون تأسست في مطلع العام 2009 إلا أن أرضية وثقافة الاستثمار لم تكن آنذاك منتشرة سواء على المستوى المؤسسي في الــوزارات والجهات ذات العلاقة أو على المستوى التشريعي من حيث التعليمات الصادر بخصوص تنفيذ القانون داخل الهيئات المختصة بالاستثمار أو الوزارات المعنية إلا بصدور نظام رقم (2) لسنة 2009 في شباط من نفس العام، رغم ذلك فقد منحت الهيئة 4 اجازات استثمارية، وعليه سنتحدث في هذا المبحث عن المشاريع المجازة من قبل هيئة الاستثمار في المحافظة بغداد كذلك العراقيل التي تعتري العملية الاستثمارية.

وتسعى الهيئة من خلال مشاريعها الى:

التوجه نحو المشاريع الاستراتيجية في القطاع السكني مع السعي الى زيادة تخصيص الأراضي للمشاريع السكنية.

تقديم الدعم الى المشاريع الصناعية والزراعية وفق القانون.

تهيئة بيئة استثمارية لاستقطاب رؤوس الأمــوال العراقية والأجنبية ودعم المستثمرين.

العمل على تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تنويع المشاريع الاستثمارية المجازة.

توفير فرص عمل متنوعة من خلال المشاريع الاستثمارية[17].

(14) قانون التعديل الثاني رقم (50) لسنة 2015 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4393 في 2016/1/4.

(15) المصدر نفسه.

(16) المصدر نفسه.

(17) رتاج منصور وآخران، هيئة استثمار بغداد بين التحديات والإنجازات، ص 6. كذلك ينظر: دليل المستثمر في بغداد، الصادر عن هيئة استثمار بغداد لعام 2014، ص6.

المحور الثالث: التحديات والانجازات المتحققة

هيئة استثمار بغداد اجازات العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات حيث بلغ مجمل عدد الاجازات النافذة (409) إجازة استثمارية[18]، فيما كانت نتيجة المشاريع الاستثماري إن وفرت فرص عمل مباشرة وغير مباشرة بنحو (55) ألف فرصة عمل، وتوفر المشاريع الاستثمارية عائد إلى الدولة سنوياً أكثر من (25) مليار دينار عن بدل ايجار أراضي المشاريع الاستثمارية[19]. لكن هذا لا يعني أن يكون العمل الاستثماري خالياً من التحديات والمشاكل ومن أهم هذه **العراقيل التي تواجه الاستثمار عموماً وبغداد بشكل خاص هي:**

(18) زيـارة الباحث إلـى قسم النافذة الواحدة في هيئة استثمار بغداد بتاريخ 2021/11/16.

هيئة استثمار بغداد اجازات العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات

مرت التجربة الاستثمارية في العراق عموما ومحافظة بغداد على مدى هذه العقد المنصرم بمراحل ولاقت العديد من التحديات وهي على مستويين:

(19) زيارة الباحث قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد بتأريخ 2021/11/16.

التحديات الداخلية:

من أهم التحديات التي واجهت الهيئة منذ تأسيسها هي قلة التخصيصات المالية لتطوير الموارد البشرية في الهيئة فضلاً عن قلة كادر العمل، وتعد قلة التخصيصات هي أهم العوائق الداخلية والتي تحد من عملية تعيين خبراء والاستعانة بالخبرات المتخصصة من أجل تطوير العمل الاستثماري. كذلك حداثة التجربة الاستثمارية تجعل التحديات أكبر كون المنظومة التي تعمل معها الجهات القطاعية هي ذات تجربة استثمارية جديدة مما يجعل التحديات قائمة لحين التكيف الكامل للمؤسسات والجهات القطاعية مع القوانين التي تنظم العمل الاستثماري.

أهم التحديات التي واجهت الهيئة منذ تأسيسها هي قلة التخصيصات المالية لتطوير الموارد البشرية

التحديات الخارجية:

هذه التحديات هي ليست من إطار عمل الهيئة بل هي خارجة عنها:

1. تخصيص الأراضي: تعتبر عملية تخصيص الأراضي الخطوة الأساسية والأكثر أهمية في إقامة المشاريع الاستثمارية حيث لا يمكن إقامة أي مشروع دون تخصيص الأرض المطلوبة والتصاميم المقترح تنفيذها على أرض الواقع.
2. تحويل جنس الأرض:

إنّ أغلب الأراضي والمساحات المراد إقامة مشاريع استثمارية عليها مسجلة أراضي زراعية مع العلم أن أغلبها لا يمكن استخدامها للزراعة بسبب ارتفاع الاملاح أو صعوبة تخصيص الحصة المائية لها وبالتالي هي مسجلة عدم إمكانية إقامة مشروع استثماري الا المشاريع الزراعية وإن عملية تحويلها جنس الأرض قد يمر بأكثر من عشر دوائر سواء الأرض تابعة لأمانة بغداد أو وزارة البلديات.

3. المتجاوزون:

بعد العام 2003 ونتيجة ضعف القانون عموماً قام بعض المواطنين بالاستيلاء على بعض الأراضي وخاصة تلك التي هي ضمن حدود أمانة بغداد وإقامة العشوائيات السكنية عليها، وهناك العديد من المشاريع المراد العمل بها يحتوي جزء كبير من أراضيها على عدد من المتجاوزين الأمر الذي أعاق تنفيذ هذه المشاريع.

4. الروتين الإداري:

يعتبر الروتين والبيروقراطية من أكبر العوائق التي تعتري العملية الاستثمارية والتي واجهة هيئة استثمار بغداد حيث كان الهدف من انشاء هيئات الاستثمار هو خلق نافذة واحدة تتعامل مع المستثمر لتسهيل إجـراءات منح التراخيص من خلال تعيين مندوبين يمثلون الدوائر المعنية لديهم صلاحيات منح الموافقات إلّا أن أكثر الدوائر لم تعين مندوبين سوى بعض الدوائر التي التزمت[20].

يعتبر الروتين والبيروقراطية من أكبر العوائق التي تعتري العملية الاستثمارية

أما توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات نذكرها على سبيل المثال لا للحصر وهي كالتالي[21]*:

القطاع السكني

اسم المشروع : مجمع الأيادي السكني

الشركة المستثمرة : الأيادي المتحدة

موقع المشروع : بغداد ، الداوودي / مجاور معمل بسكولاته

مساحة المشروع : 47 دونم

عدد الوحدات السكنية : 37 بناية بواقع (1369) وحدة سكنية

اسم المشروع : مجمع بوابة العراق السكني

الشركة المستثمرة : بوابة بغداد للإستثمارات العقارية المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، على أرض مطار المثنى / مقابل منتزه الزوراء

(20)رتـاج منصور وآخـران، هيئة استثمار بغداد بين التحديات والإنـجـازات، ص6، كذلك ينظر: مجلة المستثمر الصادرة عن هيئة استثمار بغداد، العدد الخامس حزيران 2013، ص2. كذلك ينظر: صلاح الدين حامد الحديثي وايمان احمد حسين - الاعـفـاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق. ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية الضريبية الأولى، 2008/11/12، ص7.

(21) قائمة المشاريع من قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد بتأريخ 2021/11/16.

مساحة المشروع : 120 دونم

عدد الوحدات السكنية : 47 بناية بواقع (3854) وحدة سكنية

اسم المشروع : مدينة اليمامة السكنية

الشركة المستثمرة : يمامة الخير للتجارة العامة والاستثمارات العقارية والسياحية المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، حي العدل / مجاور الأسواق المركزية

مساحة المشروع : 32 دونم

عدد الوحدات السكنية : 28 بناية بواقع (868) وحدة سكنية

اسم المشروع : مجمع الشعب السكني

الشركة المستثمرة: العزة للمقاولات العامة المحدودة وشركة نخيل كربلاء للمقاولات

موقع المشروع : بغداد ، الشعب / طريق القناة مقابل الأسواق المركزية
مساحة المشروع : 44 دونم و4 أولك
عدد الوحدات السكنية : 14 بناية بواقع (504) وحدة سكنية

اسم المشروع : مجمع جوهرة المحيط السكني
الشركة المستثمرة : وادي المحبة للتجارة والمقاولات العامة
موقع المشروع : بغداد ، الكاظمية / قرب بوابة بغداد الشمالية
مساحة المشروع : 8 دونم
عدد الوحدات السكنية : 6 بنايات بواقع (216) وحدة سكنية

اسم المشروع : مجمع جواهر دجلة السكني
الشركة المستثمرة : ضفاف النهرين الشرقية للمقاولات والتجارة العامة وشركة الغدير للاستثمارات العقارية
موقع المشروع : بغداد ، الكاظمية شارع المحيط / مجاور مجمع العبسلي

السياحي

مساحة المشروع : 54 دونم و 22 أولك

عدد الوحدات السكنية : 13 بناية بواقع (1344) وحدة سكنية

اسم المشروع: مجمع المحبة السكني

الشركة المستثمرة : خيرات الدر للتجارة والمقاولات والخدمات العامة والنقل العام المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، السيدية / قرب محطة وقود السيدية

مساحة المشروع : 15 دونم و5 أولك

عدد الوحدات السكنية : 12 بناية بواقع (448) وحدة سكنية

القطاع الصحي

اسم المشروع : مستشفى المسرة الأهلي

اسم المستثمر : جاسب بنداوي حسن

موقع المشروع : بغداد ، منطقة العطيفية_ قرب جسر 14 رمضان
مساحة المشروع : 9 أولك و44 م 2
الطاقة الإستيعابية : (100) سرير

اسم المشروع : مستشفى القمة الجراحي التخصصي
اسم المستثمر : عادل نعيم رزوقي ويعقوب يوسف تقي
موقع المشروع : بغداد ، منطقة العطيفية_ قرب جسر 14 رمضان
مساحة المشروع : 6 أولك و30 م 2
الطاقة الإستيعابية : (50) سرير

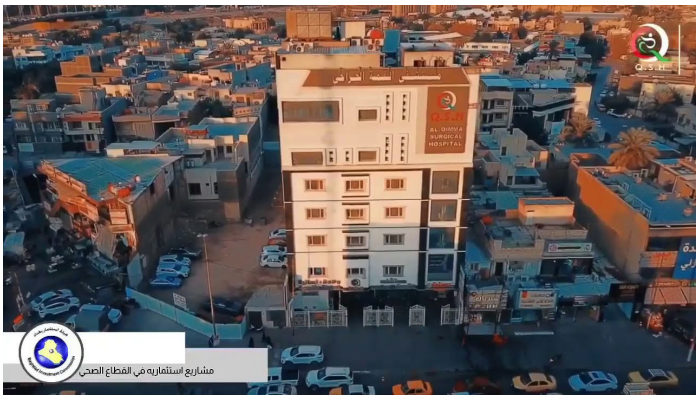

اسم المشروع : المستشفى العالمي للجراحات التخصصية
اسم المستثمر : رؤوف محمد أمين
موقع المشروع : بغداد ، شارع فلسطين بالقرب من الجامعة المستنصرية
مساحة المشروع : 7 أولك و50 م 2
الطاقة الإستيعابية : (70) سرير

اسم المشروع : مستشفى الأندلس الأهلي
اسم المستثمر : رافع إبراهيم إسماعيل
موقع المشروع : بغداد ، منطقة البتاوين شارع السعدون _ قرب ساحة الفردوس
مساحة المشروع : 9 أولك
الطاقة الإستيعابية : (100) سرير

اسم المشروع : المختبر الوطني للتحليلات المرضية
اسم المستثمر : حيدر محمد كريم وعمر سعد عبد
موقع المشروع : بغداد، منطقة الحارثية _ خلف مصرف التجارة العراقي
مساحة المشروع : 4 أولك

القطاع التعليمي

اسم المشروع : مدارس عشق بغداد للمعارف

اسم الشركة المستثمرة : شركة الإتقان للتجارة والمقاولات العامة

موقع المشروع : بغداد ، زيونة

المساحة : 4 دونم و 20 أولك و 64 م2

وصف المشروع : مدرسة تضم ثلاث طوابق تنقسم الى مدرسة إبتدائية ومتوسطة وإعدادية إضافة الى ملاعب للأطفال ومسبح ومختبرات حديثة وقاعة للموسيقى ومكتبة وسينما تتسع الى (60) طالباً وملاعب ومساحات خضراء

اسم المشروع : مجمع نون والقلم التربوي

اسم المستثمر : عدنان هيال زبون وشركة روعة المنزل للتجارة العامة

موقع المشروع : بغداد ، منطقة الدورة

المساحة : 20 دونم

وصف المشروع : أضخم مجمع تعليمي يضم حضانة ومدارس إبتدائية ومتوسطة وإعدادية مجهزة بأحدث أساليب التعليم النوعي ، إضافة الى ذلك يضم المشروع جامعة كلكامش الأهلية التي تتألف من قاعات تدريسية مجهزة بأحدث أساليب التعليم وتضم أقساماً علمية وإنسانية ومختبرات حديثة .

اسم المشروع : كلية الإسراء الجامعة

اسم الشركة المستثمرة : شركة ريف بغداد للتجارة العامة والاستثمارات العقارية المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، البتاوين / ساحة الأندلس

المساحة : 1 دونم و24 أولك

وصف المشروع : بناية تضم (3) مباني بارتفاع ستة طوابق مع الطابق الأرضي تضم (18) قسماً علمياً وإنسانياً.

اسم المشروع : مدارس الإمتياز النموذجية

اسم الشركة المستثمرة : مجموعة الصواري للمقاولات العامة المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، زيونة

المساحة : 4 دونم

وصف المشروع : مدارس تضم (26) صف إضافة الى عدة فعاليات كالمختبر والمكتبة وقاعة للمناسبات

القطاع الصناعي

اسم المشروع : مصنع دجلة لإنتاج المشروبات الغازية (RC)

الشركة المستثمرة : دجلة للمشروبات الغازية والمياه المعدنية والعصائر المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، المنطقة الصناعية _ عويريج مقابل علوة الرشيد

مساحة المشروع : 10 دونم

عدد الخطوط الإنتاجية : 6 خطوط إنتاجية

اسم المشروع : معمل إنتاج قابلوات الرواد الكهربائية
الشركة المستثمرة : الرواد لإنتاج الأسلاك والقابلوات الكهربائية المحدودة
موقع المشروع : بغداد ، منطقة كويريش (قرب علوة الرشيد)
مساحة المشروع : 20 دونم
عدد الخطوط الأنتاجية : 4 خطوط جهد عالي ومتوسط وواطئ وملفات النحاس

اسم المشروع : معمل الكنز لإنتاج الإسمنت وصب الخرسانة
الشركة المستثمرة : شركة خيرات الكنز لإنتاج الإسمنت والكونكريت
موقع المشروع : بغداد ، المنطقة الصناعية _ عويريج
مساحة المشروع : 25 دونم و 14 أولك
الطاقة التصميمة للمشروع : 100 م3 يوميا

الخاتمة:

يبقى الاستثمار في العراق عموما وبغداد خصوصا تتجاذبه المتغيرات المحيطة به سواء من حيث التعاون بين الجهات ذات العلاقة أو حتى القوانين والتعليمات الخاصة بالاستثمار أو الأمن وأهميته أو تهيئة البنى التحتية وكل متغير له مدخلية مباشرة أو غير مباشرة، كل هذا يجعل وتيرة العمل الاستثماري تتصاعد أو تقل.

الاستنتاجات:

على الرغم من أن التجربة الاستثمارية هي جديدة على الواقع العراقي إلا أن هيئة استثمار محافظة بغداد استطاعت أن تستثمر قانون الاستثمار وتعديلاته مما ساعدها على منح الاجازات الاستثمارية بشكل واسع داخل المحافظة.

رغم التخصيصات المالية المحدودة سواء للموظفين في القطاع الاستثماري (الموظفين في الهيئة) مقارنة بـ (موظفي هيئة الاستثمار الوطنية) إلا أن هذا الأمر لم يؤثر على مستوى الأداء الوظيفي وبالتالي انعكس على الجهد المبذول لدى الموظفين في تقديم التسهيلات للمستثمرين من خلال مقر الهيئة أو داخل المشاريع الاستثمارية.

إنّ واقع الاستثمار في محافظة بغداد حقيقة يدعو الى أن تُعمم تجربته على بقية المحافظات من خلال تجاوزها للعديد من المعرقلات أو حتى في جذبها للاستثمارات وبالتالي الزيادة الحاصلة في عدد الاجازات الممنوحة.

من الممكن أن يكون الاستثمار رديفاً أو بديلاً عن الاقتصاد الريعي إذا ما تم التعاطي معه على وفق فسح المجال وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة وتمكين القوانين من حيث الزاميتها على أرض الواقع.

التوصيات:

يمكن أن تتخذ الجهات ذات العلاقة مجموعة من الخطوات منها:

ضرورة الاستفادة من التجارب الاستثمارية الإقليمية أو الدولية.

ضرورة تفعيل النافذة الواحدة لما لها من حل لأزمة البيروقراطية.

نشر ثقافة الاستثمار في الأوساط العامة وحتى الأكاديمية.

العمل على رفد المؤسسات التي تعمل بالاستثمار والجهات القطاعية الأخرى بدراسات حديثة عن آليات الاستثمار الناجح والإدارة الحديثة التي من شأنها دفع التجربة الاستثمارية نحو الأمام.

فتح آفاق العمل المشترك مع المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في العراق.

الاعتماد على الاستثمارات لأنها الرافد الجديد للخزينة العامة.

الاستفادة من الفرص الاستثمارية وفتح مجالات الاستثمار بشكل أكبر من خلال تذليل العقبات القانونية والإدارية.

المصادر:

- أ.د. محمد حسن رشم، أ.م.د. صباح رحيم مهدي، د. مؤيد أكرم أرسلان، قوانين الاستثمار في العراق ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد Special Issue.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة ـ مصر.
- أثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، بيروت ــ لبنان، دار ومكتبة البصائر، ط1، 2011.
- الاستاذ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر ـ تعاريف وقضايا ـ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت.
- حسن لطيف كاظم الزبيدي، زياد طارق حسين الربيعي، إدارة موارد الدولة الريعية: الاليات والمشكلات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 2019، العدد 24.
- حسين عجلان حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، 2017، العدد 27.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق: الدكتور هبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ج8.
- د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد حمزة، الريع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض، مجلة حمورابي للدراسات، 2013، العدد 7.
- لدكتور حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية الجامعة، العدد 14، لسنة 2017.

- الدكتور عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط ـ الاختلال الهيكلي ـ البطالة، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)، 2008.
- الدكتور عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط ـ الاختلال الهيكلي ـ البطالة، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)، 2008.
- رتاج منصور وآخران، هيئة استثمار بغداد بين التحديات والإنجازات، ص 6. كذلك ينظر: دليل المستثمر في بغداد، الصادر عن هيئة استثمار بغداد لعام 2014.
- زين العابدين محمد عبد الحسين، العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.
- سرى موفق جعفر، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.
- سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، مجلة السياسية والدولية، 2012، العدد 21.
- صلاح الدين حامد الحديثي وايمان احمد حسين – الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق. ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية الضريبية الأولى، 2008/11/12.
- عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق اساس لبناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة، 2019، العدد 1.
- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل.
- قانون التعديل الثاني رقم (50) لسنة 2015 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4393 في 2016/1/4.
- مجلة المستثمر الصادرة عن هيئة استثمار بغداد، العدد الخامس حزيران 2013.
- النظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم رقم (3) لسنة 2009، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4110، السنة الخمسون، في 2009/2/23.
- المقابلات:
- زيارة الباحث إلى قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد بتأريخ 2021/11/16.

- زيارة الباحث إلى قسم النافذة الواحدة في هيئة استثمار بغداد بتاريخ 2021/11/16.
- المواقع الالكترونية:
- الموقع الإلكتروني: http://www.almothaqaf.com،
- الموقع الإلكتروني: https://ar.m.wikipedia.org.